

اعتقالات على طريق الانتخابات

تقرير عن الاعتقالات التي وقعت
قبل الانتخابات الرئاسية

اعتقالات على طريق الانتخابات

تقرير عن الاعتقالات التي وقعت قبل الانتخابات الرئاسية

الناشر

المفوضية المصرية للحقوق والحريات

WWW.EC-RF.ORG

Info@Rights-Freedoms.ORG

هذا المصنف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي
نسب المصنف - الترخيص بالمثل . ٤ دولي.



اعتقالات على طريق الانتخابات

تقرير عن الاعتقالات التي وقعت قبل الانتخابات الرئاسية

إعداد الباحثة

سلمى مصطفى سيد

مراجعة

شريف عازر

مدير وحدة السياسات

بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات

المحتويات

- 4 مقدمة
- 5 قمع وتنكيل واستهداف للجميع
- 5 أولا: استهداف مرشحي الرئاسة
- 6 ثانيا: استهداف النشطاء والمدافعين وأعضاء الأحزاب والأفراد
- 6 عاملين بالمجتمع المدني
- 7 صحفيين
- 8 أعضاء أحزاب سياسية
- 9 نشطاء سياسيين وأفراد على خلفية سياسية
- 10 القبضات الأمنية المتكررة .. سمات مشتركة
- 11 الخاتمة والتوصيات

مقدمة

تستعد مصر لإقامة انتخابات رئاسة الجمهورية في شهر مارس الجاري، والتي تقام أيام 26 و 27 و 28 مارس للمصريين داخل مصر وأيام 16 و 17 و 18 للمصريين بالخارج. وقد شهدت الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية أحداثا وانتهاكات غير مسبوقة، مما يجعلنا نرى من واقع رصد الوضع الحالي بأن الظروف غير ملائمة وغير مهيئة لإقامة انتخابات حرة نزيهة تقوم على أساس التداول السلمي للسلطة والأسس الديمقراطية السليمة. فقد واجه مرشحي الرئاسة وكذلك النشطاء السياسيين وأعضاء الأحزاب السياسية وغيرهم انتهاكات عديدة جعلت من البديهي الربط بين الأحداث الجارية وبين السباق الرئاسي، والذي لم يعد سباق بأي حال.

يرصد التقرير الاعتقالات التي وقعت منذ مطلع عام 2018 للنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من اعتقال تعسفي وإخفاء قسري وتلفيق الاتهامات الواهية وغيرها، حيث شنت الأجهزة الأمنية حملة شرسة مع دخول فترة الانتخابات، إلى جانب التضيق على مرشحي الرئاسة والحملات الانتخابية، مما يؤكد بأنها مجرد وسيلة للقضاء على أي صوت معارض قبل انتخابات الرئاسة. وقد اعتمد الباحث بشكل عام في توثيق المعلومات الواردة بالتقرير على مصادر رئيسية سواء من أهالي المحبوسين أو من المحامين المتولين الدفاع عنهم بشكل أكبر. كما اعتمد أيضا على البيانات الرسمية والبيانات والأخبار الصادرة من المنظمات الحقوقية المختلفة أو الأحزاب السياسية أو الشخصيات العامة.

يقسم التقرير الانتهاكات إلى عدة فئات مختلفة من مرشحي رئاسة ومدافعين وصحفيين، يليها نظرة تحليلية واستنتاجات للوضع الحالي، ثم ينتهي بالخاتمة والتوصيات.

قمع وتنكيل واستهداف للجميع:

• أولاً: استهداف مرشحي الرئاسة:

منذ بداية الاستعدادات للانتخابات الرئاسية، واجه مرشحي الرئاسة التنكيل وعدم السماح لأي فرد بالترشح، وتضييق الخناق على المرشحين الرئاسيين سواء بالترهيب أو التهديد أو تلفيق القضايا. إعلان نيته الترشح لمنصب رئيس الجمهورية حتى وإن لم يكن محسوباً على المعارضة السياسية. بداية من الفريق أحمد شفيق، وهو وزير سابق للطيران المدني في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، ورئيس الوزراء بعد ثورة 25 يناير 2011، ومرشح سابق للرئاسة أيضاً، والذي وصل إلى جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 مع الدكتور محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين. فعقب إعلان الفريق أحمد شفيق ترشحه للرئاسة، تم ترحيله من الإمارات ولم يكن أحد على علم بمكان تواجده لمدة يومان، ظهر بعدها ليعلن انسحابه من الانتخابات. كما كان نصيب كل من العقيد أحمد قنصوه والفريق سامي عنان الحبس حينما أعلن كل منهما عن نيته للترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية.

سامي عنان هو رئيس أركان القوات المسلحة وعضو سابق بالمجلس العسكري. وكان قد أعلن عن نيته للترشح في 20 يناير الماضي. أذاعت القوات المسلحة بعدها بياناً يفيد بأن ترشح سامي عنان مخالف للقانون، وأنه قام بتزوير إنهاء خدمته.¹ ثم تم القبض على سامي عنان بعد ذلك. أما أحمد قنصوه فهو عقيد دكتور مهندس بالقوات المسلحة، كان قد أعلن عن نيته للترشح للرئاسة في نوفمبر الماضي عبر مقطع فيديو على الانترنت.² فما كان من القوات المسلحة إلا أن قامت بإلقاء القبض عليه وتحويله للمحاكمة العسكرية، والتي نتجت عن الحكم بحبسه 6 سنوات بتهمة الترشح للانتخابات الرئاسية بالمخالفة للقانون العسكري للقوات المسلحة، واستخدام الزي العسكري في غير استخداماته الطبيعية.³

1

بيان القوات المسلحة بخصوص ترشح سامي عنان للانتخابات، متاح على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=mbjG-Ms0X5Q> آخر دخول بتاريخ 9 مارس 2018.

² فيديو ترشح قنصوه للرئاسة، متاح على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=7173j2VNDnI> خر دخول بتاريخ 10 مارس 2018.

3

كما أعلن المحامي الحقوقي خالد علي عن نيته للترشح للرئاسة وبدأت حملته بالفعل في جمع التوكيلات اللازمة. خالد علي هو محامي حقوقي ووكيل مؤسسي حزب العيش والحرية ترشح للرئاسة من قبل في أول انتخابات وقعت بعد الثورة المصرية، والتي فاز فيها الدكتور محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين. وقد أعلن خالد علي انسحابه من

الانتخابات في 24 يناير بعد الأحداث الأخيرة، خصوصا بعد القبض على كل من سامي عنان وأحمد قنصوه وإبعاد شفيق عن المشهد. بالإضافة أيضا إلى القضية المرفوعة ضده والمتهم فيها بالقيام بفعل فاضح في الطريق. وهي كلها معطيات تعبر عن ما سيؤول إليه المشهد الحالي. وقد طالبت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية عدة مرات بضمان نزاهة الانتخابات ووضعها على الطريق الصحيح، إلا أنه لم يستجب أحد، لذلك طالبت المنظمات الدولية والبعثات الدبلوماسية بعدم المراقبة على الانتخابات أو المشاركة فيها لأنها ليست سوى مجرد استفتاء لمبايعة الرئيس مرة أخرى بحد قولها.⁴

• ثانيا: استهداف النشطاء والمدافعين

وأعضاء الأحزاب والأفراد:

شملت القبضة الأمنية نشطاء وشباب أحزاب وعاملين بالمجتمع المدني وصحفيين وأفراد عاديين مستقلين، ويمكن تقسيمهم إلى عدة فئات:

عاملين بالمجتمع المدني:

تعرض ثلاثة من العاملين بالمجتمع المدني للقبض عليهم وهم أحمد طارق، مصطفى الأعصر، وعزت غنيم. وقد تعرض ثلاثتهم للإخفاء القسري.

تم القبض على مصطفى الأعصر⁵، الباحث بالمركز الإقليمي لدراسات حقوق الإنسان، من الشارع يوم 4 فبراير 2018. وقد أخفي ثم ظهر يوم 15 فبراير على ذمة القضية 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. وواجه الاتهام بإذاعة أخبار كاذبة والانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون. وما زال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

مصر | منظمات حقوقية: استبعاد الفريق عنان من الانتخابات الرئاسية يؤكد أنها مجرد استفتاء، ويعزز دوافع العنف والإرهاب، بيان مشترك، متاح على الرابط التالي: <http://ec-rf.net/?p=2255> آخر دخول بتاريخ 9 مارس 2018.

انظر اللينك السابق: <http://ec-rf.net/?p=2255>

⁵ تصاعد وتيرة الاختفاء القسري ضد الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في مصر، أوقفوا الاختفاء القسري، بيان صحفي، متاح على الرابط التالي: <http://stopendis.org/?p=6032> آخر دخول بتاريخ 10 مارس 2018.

أحمد طارق يعمل مونتيرا بالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. ألقى القبض عليه فجر يوم 18 فبراير 2018 من منزله. تعرض طارق للإخفاء كما ذكرنا ثم ظهر يوم 22 فبراير على ذمة القضية رقم 467 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. وواجه أيضا الاتهامات بإذاعة أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية.

أما عزت غنيم فهو محامي حقوقي ومدافع عن حقوق الإنسان. يعمل مديرا تنفيذيا للتنسيقية المصرية للحقوق والحريات. تم القبض عليه قرب مسكنه بالهرم يوم 1 مارس الجاري. أخفي قسريا ثم ظهر يوم 3 مارس 2018 على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 السابق ذكرها والمتهم فيها مصطفى الأعصر وحسن البنا.

صحفيين:

شملت القبضة الأمنية ثلاثة من العاملين بالصحافة وهم حسن البنا ومي سعيد الصباغ (صحفيين) وأحمد مصطفى (مصور صحفي).

حسن البنا هو صحفي متدرب بجريدة الشروق. تم القبض عليه من الشارع هو وصديقه مصطفى الأعصر يوم 4 فبراير، وإخفاؤه قسريا حتى يوم 15 فبراير. ظهر البنا بنيابة أمن الدولة على ذمة القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن الدولة. ووجهت له النيابة تهمة الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون ونشر أخبار كاذبة. ومازال قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.

مي الصباغ -صحفية- وأحمد مصطفى -مصور صحفي- كانوا في مهمة عمل بالإسكندرية وقت القبض عليهم، حيث كانوا يقومون بعمل تقرير صحفي مصور عن ترام الإسكندرية حين تم إلقاء القبض عليهم من منطقة العطارين وترحيلهم إلى قسم العطارين يوم 1 مارس. تم عرضهم على نيابة العطارين وتوجيه مجموعة من التهم إليهم وهي: الانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها تعطيل أحكام الدستور والقانون ومنع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، حيازة وسائل سمعية وبصرية بقصد إذاعة أخبار وبيانات كاذبة من شأنها تكدير الأمن والسكينة العامة والإضرار بمصلحة البلاد، تلقي مبالغ مالية من جهات خارجية عبر الحوالات البنكية نظير ارتكاب الاتهام السابق، مزاوله مهنة صحفي بدون ترخيص، تسجيل وتصوير مصنف بصري وسمعي بدون تصريح من وزارة الثقافة. وقررت النيابة حبسهم 15 يوما على ذمة التحقيقات في جلستها بتاريخ 3 مارس.

أعضاء أحزاب سياسية:

تعرض أربعة أشخاص من أعضاء الأحزاب السياسية لإلقاء القبض عليهم وهم الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد القصاص وأحمد مناع ومحمد حامد.

تعرض كل من أحمد مناع ومحمد حامد للإخفاء القسري. أحمد مناع هو عضو بحزب الكرامة وطالب بكلية الحقوق، تم القبض عليه من منزله فجر يوم 27 فبراير. تعرض مناع للإخفاء القسري من يوم 27 فبراير حتى يوم 5 مارس، حيث ظهر بنيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس على ذمة القضية رقم 482 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. تم عرضه على النيابة يوم 6 مارس الجاري، والتي قررت حبسه 15 يوما على ذمة القضية. ولم يتوصل إلى علمنا الاتهامات الموجهة إليه حتى الآن حيث أنه عرض بدون حضور محاميه حسبما أفاد حليم حنيش المحامي بالمفوضية المصرية للحقوق والحريات. أما محمد حامد -عضو حزب التحالف الشعبي الاشتراكي- فهو مازال قيد الاختفاء ولم يستدل على مكانه.

الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح هو مرشح رئاسي سابق ورئيس حزب مصر القوية. تم إلقاء القبض عليه يوم 14 فبراير الماضي من منزله بالتجمع الخامس عقب عودته من لندن وأثناء اجتماعه مع أعضاء المكتب السياسي للحزب.⁶ عرض أبو الفتوح على نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم 440 لسنة 2018 حصر أمن الدولة العليا. ووجهت له النيابة تهمة تولي قيادة جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة من الداخل والخارج للإضرار بالأمن القومي. وتم حبسه 15 يوما على ذمة التحقيقات، كما تم أيضا التحفظ على مقر حزب مصر القوية. وهو محبوس الآن بسجن طره شديد الحراسة انفراديا. يذكر أن الدكتور أبو الفتوح تم وضعه ضمن قوائم الإرهاب أيضا إلى جانب عدد كبير من الأشخاص.

أما محمد القصاص فهو أيضا عضو بحزب مصر القوية، ويتولى منصب نائب رئيس الحزب. كان قد ألقى القبض عليه يوم 8 فبراير الماضي، وتعرض للاختفاء ثم ظهر يوم 10 فبراير

السجن والتنكيل عقوبة من بنافس الرئيس لحالي في الانتخابات ونطالب بإعادة اجراءها، بيان موقع من عدة منظمات حقوقية، متاح على الرابط التالي: <http://ecrf.net/?p=2277> آخر دخول بتاريخ 9 مارس 2018.

على ذمة قضية رقم 977 لسنة 2017 حصر أمن الدولة العليا والمعروفة إعلاميا بقضية مكملين 2. ويتم التجديد له منذ ذلك الحين بتهمة تمويل وانضمام لجماعة إرهابية.

نشاط سياسيين وأفراد على خلفية سياسية:

لم يسلم النشطاء السياسيين أو الأفراد العاديين من لهم أو ليس لهم نشاط سياسي على حد السواء من القمع والتنكيل. ففي يوم 21 فبراير قامت قوات الأمن باقتحام مزرعة بمنطقة حوش عيسى التابعة لمحافظة البحيرة والقبض على 6 من العاملين بها وهم عبد الحميد محمد مصطفى، أحمد ياسر علي، أحمد محمد عبد الحميد، محمود عبد العزيز، عمر صلاح عبد الحكيم، وعطية عاشور. زعمت قوات الأمن أن المقبوض عليهم يعملون لصالح الدكتور أبو الفتوح -نظرا لملك زوجة أبو الفتوح لتلك المزرعة- وبالتالي تم اتهامهم في نفس القضية المتهم فيها أبو الفتوح، وهي القضية رقم 440 لسنة 2018. ويواجه الستة عمال تهمة الانضمام لجماعة إرهابية وحيازة أسلحة نارية. وتقوم نيابة أمن الدولة بتجديد حبسهم منذ ذلك الحين.

وفي يوم 18 فبراير تم القبض على الناشط بحركة 6 إبريل كريم رضا من منزله بسراي القبة، والذي أخلى سبيله بعد أسبوع بدون اتهامه في أي قضية.

وفي 1 مارس 2018 تم القبض على الشاب أحمد درويش من محيط منزل والدته بعين شمس وأثناء عودته من عمله. وقد تعرض أحمد للاختفاء لمدة أسبوع كامل، ثم ظهر بنيابة أمن الدولة حيث عرض على ذمة القضية رقم 482 لسنة 2018 حصر أمن الدولة، وقررت النيابة حبسه 15 يوما على ذمة التحقيق.

أما الناشط محمد نصار كان قد ألقى القبض عليه من منطقة وسط البلد يوم 2 مارس تنفيذًا لقرار الضبط والإحضار الصادر بحقه، وذلك على ذمة القضية رقم 30 لسنة 2017 جنح قصر النيل. وتعود وقائع تلك القضية إلى وقفة سلمية تم تنظيمها في يناير 2017 احتجاجا على اتفاقية إعادة ترسيم الحدود، والتي أسفرت عن القبض على بعض المنظمين والمشاركين بتلك الوقفة. وقد صدر ضبط وإحضار منذ ذلك الحين بحق الناشط محمد السيد عبد الفتاح والشهير بمحمد نصار حتى تم القبض عليه بعد الواقعة بأكثر من عام

من أحد شوارع منطقة وسط البلد. وقد عرض نزار على نيابة قصر النيل يوم 5 مارس، والتي قررت إخلاء سبيله بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه.

القبضات الأمنية المتكررة .. سمات مشتركة:

لم تكن تلك الأزمة المثارة حاليا هي أول مرة تحدث فيها مثل تلك القبضات الأمنية. فقد شهد العام الماضي هجمتين متتاليتين على النشطاء السياسيين والمجتمع المدني في شهري إبريل ويونيو، أسفرت عن القبض على 191 شخص خلال شهرين فقط واتهامهم باتهامات ملفقة. وما زال بعضهم قيد الحبس الاحتياطي حتى الآن.⁷ ولكن يبدو أن سمات كل هجمة أمنية تظل واحدة لا تتغير، حيث نرى أنه:

تتشابه ظروف القبض على الأفراد والنشطاء. فبمقارنة ما يحدث الآن بما حدث العام الماضي نجد أنه كانت القوات الأمنية تقوم بالقبض على الأشخاص من منازلهم أو من الشارع أو بالقرب من الأماكن التي يعملون بها.

تتشابه الاتهامات بشكل كبير إلى حد التطابق. وهو ما يظهر جليا في الوضع الحالي، حيث أنه بالكاد جميع المقبوض عليهم منذ مطلع العام الحالي واجهوا الاتهامات ذاتها، وخصوصا الاتهامين الرئيسيين: الانضمام لجماعة إرهابية، وإذاعة أخبار كاذبة.

الاستعانة غالبا بقانوني العقوبات ومكافحة الإرهاب والتشابه في الاتهامات الرئيسية. فقد تم اتهام 15 شخص من أصل 19 بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية وفقا للمادة الثانية الفقرة 12 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 لسنة 2015. أما في القبضات التي وقعت في العام الماضي، فقد تم اتهام 30 فرد من أصل 191 بالانضمام لجماعة إرهابية. كما تم

اتهام سبعة أشخاص بنشر أخبار وبيانات كاذبة، وفقا للمادة 188 من قانون العقوبات. وهو

أيضا ما حدث العام الماضي، حيث تم اتهام 21 شخص بإذاعة أخبار كاذبة. بيد أن الاتهامات في القبضات الحالية اقتضرت على الاتهامين السابق ذكرهما، أما في العام الماضي، شملت الاتهامات مجموعة أخرى من الاتهامات مثل التظاهر والبلطجة والسعي لقلب نظام

الحكم. وبالحدوث عن الاتهام بإذاعة أخبار كاذبة أنه يوم 28 فبراير الماضي أصدرت النيابة العامة بيانا بتكليف المحامين العاميين ورؤساء النيابة العامة بمتابعة ما يصدر من

مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة- بحسب وصف البيان- واتخاذ الإجراءات الجنائية حيال هذه الأخبار. وهو ما يؤكد أن ما يحدث الآن ليس عبثاً ولا محض صدفة، ولكنها رسالة ضمنية لتحذير من يحاول التعبير بالقول أو بالكتابة سواء من النشطاء السياسيين أو العاملين بالمجال العام أو العاملين بالمجتمع المدني والمنظمات الحقوقية أو حتى الأفراد العاديين من ليس لهم نشاط سياسي أو توقفوا عن العمل العام، بأن أي محاولة لذكر أية سلبيات تخص فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي أو أي محاولة للتعقيب على الانتخابات المقبلة أو للتعبير عن أي رأي بشكل عام غير مسموحة وسوف تواجه بالحبس والتنكيل. وهو ما يزيد أيضاً من المخاوف بأن الأمر لم ينتهي بعد، ويفصح عن النية في استخدام الأمر كذريعة للقبض على المزيد في الفترة المقبلة.

إلا أنه ثمة سمة جديدة غلبت على تلك القبضات وهي تعرض عدد كبير من المقبوض عليهم للاختفاء القسري. فقد تعرض ثمانية أفراد من أصل 19 فرداً ألقى القبض عليهم للاختفاء القسري. وقد ظهروا جميعهم عدا شخص واحد وهو محمد حامد مازال قيد الاختفاء.

أيضا يمكن ملاحظة أن معظم المقبوض عليهم قد عرضوا جميعاً على جهة واحدة وهي نيابة أمن الدولة، بواقع 16 من أصل 19 شخصاً تم القبض عليه في الفترة الأخيرة.

الخاتمة والتوصيات:

تعيش مصر منذ بداية فترة رئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي مناخ غير ديمقراطي لا يسمح بحرية الرأي والتعبير ولا يؤمن بالمنافسة والتعددية، وهو ما تجلّى واضحاً مع اقتراب الانتخابات الرئاسية. وليس ما يحدث الآن هو الدليل الوحيد، لكن الأربعة أعوام الماضية قد شهدت قدر كبير من انتهاكات حقوق الإنسان، سواء بالاحتجاز التعسفي أو الإخفاء القسري أو التعذيب أو زيادة وتيرة أحكام الإعدام أو التضييق على حرية الرأي والتعبير وغيرها من الانتهاكات.

لطالما نص الدستور المصري على جميع الحريات والحقوق الأساسية، ولطالما كانت مصر موقعة ومصدقة على العديد من الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان المختلفة مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية. وقد نصت المادة 65 من الدستور المصري على أن " حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر. " كما أقرت المواد 70 و74 و75 منه بحرية الصحافة وتكوين الأحزاب والجمعيات الأهلية. ولذلك توصي المفوضية المصرية للحقوق والحريات بالآتي:

الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المقبوض عليهم على خلفية آرائهم السياسية منذ مطلع العام الحالي، والإفراج عن سجناء الرأي من السنوات الماضية وإسقاط كافة التهم عنهم.

احترام حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير، وإفساح المجال للعمل العام والمشاركة السياسية.

فتح المجال أمام الأحزاب السياسية وإفساح المجال للمنافسة والتعددية السياسية.

إفساح مجال لحرية عمل المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية، وأخذ الأطروحات والتوصيات المختلفة في مجالات حقوق الإنسان بعين الاعتبار.

الإيفاء بالالتزامات الدستورية والدولية في جميع المجالات المتعلقة بالحقوق والحريات والمشاركة السياسية.

التوقف عن استخدام الذريعة الأمنية ومكافحة الإرهاب لخلق مبررات تعيق استخدام المواطنين لحقوقهم وحياتهم الأساسية، وتؤدي إلى مزيد من الخنق للمجتمع المدني والأفراد بشكل عام.